ثانيا لجعلنا وجوبها مفعولا لاول مما قال ابن عطية فيلزمه المطابقة في المجرد من ال والاضافة نحو
قال ابو حيان والى جواز الوجهين اشار الناظم بقوله وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذي
معرفة هذا اذا نويت معنى من وذكر صاحب الامثال السائرة ان افعل تأتي في اللغة لنفي المعنى
عن الشيئين نحو قوله تعالى اهم خير ام قوم تبع اي لا خير في الفريقين انتهى مسئلة
تتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب واما المخفوض به فيجوز ان
كان المخفوض كلا وافعل بعضه وعكسه واما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق
مطلقا والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افعل مضافا الى غيره ويجوز الباقي واما الرفع
به فانه يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد افضل ففي افضل ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة
حكاها سيبويه واشار اليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر نزر كمررت برجل افضل
منه ابوه او افضل منه انت بخفض افضل بالفتحة على انه صفة لرجل وبرفع الاب او انت
على الفاعلية بافضل على معنى فاقه في الفضل ابوه او انت والاكثر في العرب يوجب رفع
افضل في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدأ مؤخر وفاعل افعل ضمير مستتر فيه
عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير
المجرور بمن ويطرد ذلك الرفع للظاهر اذا حل افعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى
والفعل يرفع الظاهر فكذلك ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا
فكثيرا ثبتا وكذلك اذا كان افعل صفة لاسم جنس وسبقه نفي وكان مرفوعه اجنبيا
وهو ما ليس ملتبسا بضمير الموصوف به مفضلا ذلك الاجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين
نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن افعل تفضيل
وهو صفة لرجلا وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه
لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد
فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في
عين غير زيد من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة
في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع افعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهيئته
بالمقارنات التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها فانه يجوز ان يقال ما رايت رجلا
يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان افعل التفضيل وهو احسن
ولا يتغير المعنى قاله ابن مالك وناقشه ابو حيان في ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم الظاهر
الموقع بافعل التفضيل بين ضميرين اولهما للموصوف بافعل التفضيل وهو الهاء في عينه وثانيهما
للظاهر وهو الهاء في منه فيكون المفضول مذكورا كما مثلنا وقد يحذف الضمير الاول العائد
الى الموصوف للعلم به نحو ما رايت رجلا احسن الكحل منه في عين زيد والمقدر كالملفوظ وقد يحذف
الضمير الثاني العائد الى الكحل فيكون المفضول مقدرا وتدخل من الجارة للمفضول اما على الاسم
الظاهر وهو الكحل في مثالنا او تدخل على محله اي محل الكحل وهو العين او تدخل على ذي
المحل وهو زيد فتقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد بدخول من
على الاسم الظاهر وهو الكحل او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بدخول
من على محل الكحل وهو العين او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد بدخول من على ذي

المحل

المحل وهو زيد فتحذف مضافا اذا دخلت من على المحل وهو العين او مضافين اذا دخلت
من على ذي المحل وهو زيد وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء اصلا وذلك اذا تقدم
المفضل على افعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع فيقال ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل فيحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا وربما ادخلوا من على غير المفضول
لفظا وقالوا ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن
الجميل بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى
زيد لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو جميل
واقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول الناظم كلن ترى في الناس من
رفيق اولى به الفضل من الصديق والاصل من ولاية الفضل بالصديق فالفضل الثاني
هو المفضول وهو الفضل الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق لملابسته اياه في المعنى
فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف وهو فضل واقاموا المضاف اليه وهو
الصديق مقامه فصار من الصديق وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو
الفضل اجنبي مسبوق بنفي بلن مكتنف بضميرين اولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني
ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين
تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما ويحذف الاخر واذا
حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يمكنهم ان يجعلوا
الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا به بين افعل التفضيل ومن لذلك لا يجوز رفعه على الفا
علية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام
وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد به سماع فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب
هذا باب النعت ويرادفه الصفة والوصف الاشياء التي تتبع ما
قبلها في الاعراب لفظا او تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق
والبدل ويشكل عليه نحو قام قام زيد ونعم نعم ولا لا فانها مشتملة على التوكيد ولا تبعية
في شيء منها ودليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف او لا الاول عطف النسق
والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل او لا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة
او لا الاول التاكيد والثاني اما ان يكون بالمشتق او لا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها
ابواب تاتي واذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم النسق قاله في
التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها
هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول
الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جوازا
مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو
ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل
متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لا انه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور
عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف والى هذا اشار في النظم بقوله
يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت عند الناظم المشار
اليه بقوله في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق وهو التابع الذي